فوق الطاولة

يونس خلف

الهيبة المفقودة..!

لعل السؤال المطروح اليوم إزاء ما يحدث في أسواقنا المحلية: كيف يجب أن نتعامل مع هذه الحالة ونحن نجد أنفسنا تحت سيطرة الأسعار التي يتحكم بها تجار الجملة والمفرق وفق ما يريدون ويشتهون؟ الجميع يتحدث عن أهمية ضبط الأسواق وقمع المخالفات لكن هل تكفي تعاميم وزارة التجارة وحماية المستهلك وهل تكفي لجنة أو فريق عمل واحد أم إن هناك إجراءات أخرى يجب أن تتوافر بالتوازي مع هذا العمل وفي مقدمة ذلك وفرة المواد والسلع الأساسية وتفعيل مؤسسات التفعيل الإيجابي.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تطلب دائماً من مديرياتها في المحافظات تشديد الرقابة على الأسواق وضبط المخالفات المتعلقة بزيادة الأسعار أو بعدم تداول الفواتير وعدم حيازتها أو المتعلقة بمواصفات المادة وصلاحياتها.

بعض باعة المفرق يقولون عادة ليس بيدنا رفع الأسعار ونحن لا نرغب برفعها ولكننا أجبرنا على ذلك فقد رفعها التجار واضطررنا للحاق بهذا السباق في رفع الأسعار. أصحاب الشأن في وزارة حماية المستهلك يناشدون المواطن بالتعاون والإبلاغ عن أي حالة تلاعب بالأسعار أو الامتناع عن البيع من أي بائع قد يتعرضون لها وألا يخجلوا من الشكوى أو أن يشفقوا على من يسرقهم وأن أرقام الشكاوى معروفة والدوريات متاوبة ومستنفرة. البعض أيضاً يرى أن الإشكالية في أسلوب الرقابة والاعتماد على شكوى من المواطن في حين يفترض أن يذهب المراقب التمويني إلى المحال بصفة المستهلك ولا يعرف عن نفسه لتجنب التلاعب بالأسعار وأن الرقابة يجب أن تكون حتى على المراقب نفسه.

لكن أصل الحكاية أن الرقابة التموينية فقدت هيبتها ولم يعد أحد يحسب لها حساباً بدليل أن هناك من أصبح يقول علناً هذه هي الأسعار ومن لا تعجبه ليذهب إلى التموين ويشتكي. ترى هل المشكلة هنا تقتصر على مخالفة الأسعار فقط أم إنها أخطر بكثير عندما تصبح ظاهرة بحد ذاتها عنوانها المخالفة والتجاوز والاستغلال وعدم احترام الأنظمة والقوانين وعدم الخوف من أي محاسبة وأكثر من ذلك الهيبة المفقودة في الأسواق.!

والسؤال الآخر: عندما لا يشتكي المواطن هل يجوز أن تكون آلية العمل تعتمد على الشكوى فقط؟!

لقد أصبح المواطن يسخّر كل إمكانياته لتوفير المواد الأساسية التي تجعله على قيد الحياة أما الرفاهية والتغذية الجيدة واللبس الفاخر فأصبحت من الأحلام المفقودة وربما على صفحات القصص والروايات وفي الأفلام والمسلسلات.. لكن في نهاية الأمر علينا أن نقر بحقيقة أن السبب الأساسي هو غياب الحكومة ودورها الرقابي في الأسواق الأمر الذي فتح مجال الحرية للتجار بأن يمارسوا أعمالهم الاحتكارية ضد المواطنين الذين أصبحوا غير قادرين على شراء الأشياء الأساسية، ولذلك ثمة إجماع من الذين يتداولون الأحاديث حول الأسواق والأسعار بأن غلاء الأسعار والتلاعب فيها تتحمله الجهات الحكومية المعنية بالرقابة وليس التجار فقط لكون هؤلاء التجار لا يستطيعون التحكم بالسلع والتلاعب بها لولا التساهل الرقابي الذي فتح الباب لهم لتنفيذ مطامعهم. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ماذا يجب أن يحصل وما الدور المأمول من أصحاب الشأن في الحكومة؟

لا ندعي هنا أننا نعرف أكثر من الحكومة بمهامها ومسؤولياتها لكننا بالمقابل نعلم أن الحل بالتأكيد يتمثل في مراقبة الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار للحد من استغلال التجار في التحكم بالأسواق والقيام بفرض العقوبات القاسية للمخالفين والذين يبيعون بأسعار غير مبررة وتشديد الرقابة على الجودة والنوعية لأن ارتفاع الأسعار قد يغري بعض التجار إلى التلاعب بالكميات والأوزان والنوعية وتشكيل لجنة خاصة تقوم بتقصي الأسعار حول مختلف السلع الاستهلاكية وبجميع المحافظات وذلك لرفع توصياتها إلى الجهات المعنية لتقوم باتخاذ التدابير اللازمة. فهل يحدث ذلك بكل جدية؟ نترك الإجابة لمن يعرفها لكننا بالتأكيد جميعاً نعلم أن ما تشهده الأسواق من ارتفاع في مختلف السلع خاصة السلع الغذائية يؤكد غياب الرقابة على الأسواق وترك المواطنين فريسة أمام جشع بعض التجار الأمر الذي بات يتطلب توضيح خطة الحكومة بشأن فوضى ارتفاع أسعار السلع وغياب الرقابة على الأسواق.

الحكومة تكلف الجهات العامة إحصاء أضرار الظروف المناخية في اللاذقية

| هناء غانم

كلف مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس الوزارات المعنية إحصاء كل الأضرار الحاصلة في القطاعات الخدمية والزراعية والتنموية والممتلكات الخاصة جراء الظروف المناخية التي حصلت مؤخراً في محافظة اللاذقية.

وأكد المجلس على بذل أقصى الجهود لإعادة كامل الخدمات لجميع المناطق المتضررة بالسرعة القصوى والتعويض على المتضررين، وشدد على التنسيق المستمر بين وزارة الزراعة والأرصاد الجوية فيما يخص التنبؤ بالحالات الجوية ذات الفاعلية الشديدة لأخذ كل الاحتياطات اللازمة للتقليل من الأضرار.

واطلع المجلس من وزير الكهرباء على أعمال إعادة تأهيل الأضرار الحاصلة على الشبكة الكهربائية جراء الظروف الجوية مؤخراً موضحاً أن العمل مستمر بشكل مكثف وعلى مدار الساعة لإعادة التغذية لجميع المناطق المتضررة.

واستعرض المجلس خطة وزارة السياحة لتشجيع السياحة الموسمية والترويج لها خلال الصيف الحالي وأكد ضرورة تطوير واقع السياحة الشعبية والتوسع بها في مختلف المناطق وتحسين واقع الخدمات المقدمة في المراكز المخصصة للسياحة الشعبية وتقديم الدعم والتسهيلات المطلوبة مع مراعاة شروط السلامة والصحة العامة وبما يسهم بتنشيط السياحة الشعبية بين جميع المحافظات.

وعن خطة وزارة السياحة لتشجيع السياحة الموسمية والترويج لها خلال الصيف الحالي، أكد وزير السياحة محمد رامي مارتيني في تصريح لـ«الوطن» أن تطوير قطاع السياحة الداخلية والشعبية هو مشروع وطني متكامل تسهم فيه كل الجهات من القطاعين العام والخاص بما يعود بالفائدة على الدولة والمجتمع والمواطن، مشيراً إلى أن السياحة الداخلية والشعبية هي من المنتجات السياحية المهمة وخاصة في ظل الظروف الراهنة، ولابد من تضافر الجهود لدعمها ووضع الأسس الكفيلة بتشغيلها.

وأوضح مارتيني أنه تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل من وزارتي النقل والسياحة لدراسة تخصيص عدد من المواقع ضمن الأملاك العامة البحرية ليتم استثمارها بمشاريع تخصص للسياحة الداخلية والشعبية، مضيفاً إن إدراج تنفيذ مشاريع مخصصة للقطاع السياحي الشعبي ضمن بند التطوير السياحي في الموازنة الاستثمارية ٢٠٢٣ كان من المقترحات التي تقدمت بها الوزارة للحكومة بحيث تكون باعتماد أولي قدره ٢ مليار ليرة سورية وذلك في مواقع عائدة للوزارة أو للوحدات الإدارية بالمحافظات، والأهم حسب – مارتيني– أن تقوم الوحدات الإدارية بتخصيص مواقع عائدة لها في محيط المدن أو ضمن المخططات التنظيمية لطرحها للاستثمار كمنتزهات للسياحة الشعبية، وأن تقوم الوحدات الإدارية التي تمتلك ضمن نطاق عملها مقاصد سياحية بتطوير وتعزيز البنى الفرعية اللازمة.

وكشف الوزير مارتيني أن هناك مقترحاً لدراسة إمكانية زيادة فترة العطلة الصيفية للمدارس والمعاهد والجامعات وذلك بتعديل موعد بدء افتتاح العام الدراسي إلى النصف الثاني من شهر أيلول، وذلك لتأمين فترات أطول لقطاع السياحة الداخلية واستغلال الوقت بتقديم عروض خاصة وبحسومات ٢٥ إلى ٥٠ بالمئة على أسعار كل المنشآت السياحية أسوة بالدول المنافسة التي تعتمد على روزنامة تخفيضات مخصصة للسياحة الداخلية، مؤكداً ضرورة تشديد إجراءات الرقابة والتركيز على اشتراطات السلامة العامة والإنقاذ لحماية المصطافين ولاسيما الرحلات والنزهات الشعبية ليوم واحد من الوحدات الإدارية في المنطقة الساحلية.

وأكد مجلس الوزراء ضرورة إعداد برنامج معلن ومدروس للري الزراعي في كل محافظة بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والموارد المائية بما يحقق العدالة في توزيع مياه الري على كل المساحات المزروعة، وطلب في الوقت نفسه الإسراع بإنجاز نظام الحوافز الخاص بكل وزارة بما يتوافق مع الإطار العام للحوافز الذي أقره المجلس مؤخراً بهدف تحسين واقع العمال في المواقع الإنتاجية.

وجدد المجلس التأكيد على تقديم الدعم الكامل لقطاع الصناعات الدوائية لضمان استمرار تأمين حاجة السوق المحلية من جميع الأصناف الدوائية، وطلب من الجهات المعنية تكثيف الجولات لمنع أي تلاعب بأسعار الدواء ومحاسبة المخالفين.

وأكد المهندس عرنوس أهمية طرح أفكار ورؤى جديدة لتطوير واقع العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والتنموية وضرورة المتابعة الميدانية للاطلاع على واقع تقديم الخدمات والوقوف على مشاكل المواطنين بما يؤمن الخدمات بالشكل الأفضل معرباً عن تقدير المجلس للجهود التي بذلها العاملون لإعادة مطار دمشق الدولي للخدمة بزمن قياسي ووفق المواصفات الدولية المعتمدة.

وناقش المجلس مشروعي قانونين بتعديل مقدار تعويض التفتيش الشهري للعاملين في كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية ووافق على استكمال إجراءات صدورهما.

وأقر المجلس المعايير والأسس الناظمة لاختيار رؤساء الدوائر في مديريات التنمية الإدارية بالوزارات ودرس القرار الناظم للتعيين والتعاقد مع ذوي الإعاقة.

كما ناقش مشروع صك تشريعي بتحديد مراجع التصديق في عقود الإيجار والبيع والاستثمار التي تجريها الوحدات الإدارية بما يضمن حقوق هذه الوحدات في استثمار عقاراتها بالشكل الأمثل وتعزيز إيراداتها المالية وبما ينعكس إيجاباً على الخدمات التي تقدمها.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

اتفاق بين صندوق دعم الطاقات المتجددة و(المركزي)

معاون وزير الكهرباء لـ«الوطن»: عدم توافر الأموال حال دون تنفيذ (الحقول الشمسية)

| عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة في رده على سؤال لـ«الوطن» عن عدم مبادرة وزارة الكهرباء بتنفيذ مشاريع حقول شمسية بدلاً من تشجيع الأفراد على تنفيذ وتركيب منظومات لطاقات متجددة على نطاق مصغر وبسيط، أن السبب الأساسي هو عدم توافر الاعتمادات المالية لمثل هذه المشاريع خلال المرحلة الحالية، وأن الأجدى هو إنشاء محطات توليد (كهروحرارية) لأنها أكثر فاعلية وأقل تأثراً في ظروف الطقس وتبدلاته، وأن كل الدول تسعى لتنفيذ حقول الطاقات الشمسية عندما تكون حققت اكتفاء في الطاقة الكهربائية عبر محطات التوليد التقليدية (الكهروحرارية)، بحيث تكون مصادر الطاقات المتجددة هي رديف ومساهم للطاقات التقليدية ومثال على ذلك دولة مصر التي تملك ٢٥ بالمئة من الطاقة الكهربائية (الكهروحرارية) فوق حجم الطلب العام على الكهرباء، وبعدها تم التوجه نحو الطاقات المتجددة لتوفير حوامل الطاقات.

وبين قرموشة أن مجلس إدارة صندوق دعم الطاقات المتجددة أقر منح التمويل والقروض الخاصة بتركيب منظومات الطاقات المتجددة من دون فائدة في حال كان التمويل عبر الصندوق مباشرة على حين في حال كان التمويل عبر قروض من المصارف سيتم دعم الفائدة المعتمدة من مجلس النقد والتسليف بنسبة ١٠٠ بالمئة، لكن في حال كان المصرف يطبق أسعار فائدة أكثر من ذلك يتحملها طالب التمويل وفق الاتفاقية الإطارية التي وقعها صندوق دعم الطاقات المتجددة مع مصرف سورية المركزي، كما وقع الصندوق اتفاقية إطارية ثانية للتعاون مع المصرف التجاري السوري لأن أموال الصندوق ستكون وديعة لديه.

بينما كان مدير الصندوق زهير مخلوف أوضح لـ«الوطن» أن مدد السداد ستكون حتى ١٥ سنة للمستفيدين من القطاع المنزلي وحتى ١٠ سنوات للمستفيدين من القطاع الزراعي وحتى ٥ سنوات للمستفيدين من القطاع الصناعي، وأنه لن يكون هناك تمويل مباشر للمستفيد (كاش) وإنما يتم التعاقد مع إحدى الشركات العاملة في مجال تجهيزات الطاقات المتجددة والمعتمدة من مركز بحوث الطاقة وبضمانة الصندوق لتنفيذ وتركيب المنظومة التي تمت الموافقة عليها لمصلحة المستفيد مع ضمانة أن تكون التجهيزات تم اختبارها من المخابر المعتمدة من مركز بحوث الطاقة وتم تزويد هذه التجهيزات باللصاقات المعتمدة من المركز.

هذا ونشرت «الوطن» سابقاً التعليمات التنفيذية للسلفة المالية التي حصل عليها الصندوق من رئاسة مجلس الوزراء بقيمة ١٠ مليارات ليرة.

عضو مكتب تنفيذي بريف دمشق: توطين للسرافيس ولواقط لمراقبتها

محروقات: التحسن «تدريجي» وستعود رسائل البنزين كل ١٠ أيام

| محمد راكان مصطفى

أكد مدير التشغيل والصيانة في محروقات عيسى عيسى بدء التحسن التدريجي في توزيع المشتقات النفطية، منوهاً بأن المواطن سوف يلحظ ذلك عبر تحسن وصول رسائل البنزين لتعود كل عشرة أيام إضافة إلى العودة التدريجية لمخصصات النقل من المازوت.

عيسى بين في حديثه لـ«الوطن» أن التحسن سيستمر مع زيادة التوريدات النفطية، مشيراً بأن أي كميات تورد سوف يتم توزيعها إلى المحافظات وبشكل مباشر.

وبين مدير التشغيل أن مصفاة بانياس تعمل بطاقتها الكاملة، مضيفاً: نعمل الآن حسب المتاح، وتقوم الوزارة بإدارة النقص، متمنياً أن يسهم انتظام التوريدات في الفترة القادمة بعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

عيسى أوضح أن ما ينطبق على البنزين والمازوت ينطبق على الغاز، منوهاً ببدء تحسن التوزيع وبأنه سيتم لحظه من المواطنين بقصر مدة الرسائل، لتعود تدريجياً إلى شكلها الطبيعي.

وأشار عيسى إلى أن الحل النهائي لنقص المحروقات يتحقق بتحرير آبار النفط التي يسرق خيراتها المحتل الأميركي والعصابات المرتهنة له الزائلة قريباً بجهود رجال الجيش العربي السوري.

وبين مدير الصيانة والتشغيل أنه تمت زيادة توزيع مادة البنزين من ٣,١ ملايين ليتر خلال فترة الانقطاع إلى ٣,٦ ملايين ليتر مع بدء إنتاج المصفاة ليصل اعتباراً من الإثنين الفائت إلى ٤ ملايين ليتر من البنزين يومياً وتمت زيادة مادة المازوت من ٣,٥ ملايين ليتر يومياً خلال فترة الانقطاع إلى ٤,٢ ملايين ليتر يومياً مع بدء إنتاج المصفاة ليصل إلى ٤,٥ ملايين ليتر يومياً من مادة المازوت وذلك اعتباراً من يوم الإثنين، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي وملموس على واقع توزيع البنزين والمازوت، مؤكداً أن العمل متواصل لتحقيق زيادات لاحقة.

في ريف دمشق

على صعيد ريف دمشق، أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق زيدان الشيخ لـ«الوطن» بدء زيادة عدد الطلبات بشكل تدريجي، كاشفاً أن مخصصات المحافظة من البنزين والمازوت زادت مؤخراً بمعدل طلبين ليصل عدد طلبات مادتي المازوت والبنزين من ١٨ طلباً إلى ٢٠ طلباً، كل طلب يعادل ٢٢ ألف ليتر.

وأوضح الشيخ أن المخصصات حالياً مقبولة، مشيراً إلى أن احتياجات المحافظة من المادتين نحو ٢٥ طلباً يومياً.

وحول واقع النقل، بين الشيخ أن عدد الطلبات حالياً ٧ ومن المرجح أن يزداد لـ ٨ طلبات، كاشفاً عن بدء تطبيق توطين للسرافيس على الكازيات، مبيناً أن البداية من منطقة القل، ويتم العمل على استكمال كامل المناطق، وقال: أي منطقة تزود المحافظ بقوائم السرفيس العاملة يتم تنفيذ آلية التوطين فيها فوراً، منوهاً بأن لهذه الآلية دوراً كبيراً في ضمان عدم التلاعب بالمادة.

وأضاف: كما يضمن تأمين مخصصات السرافيس لكامل الشهر، حيث تم مخاطبة مديري المناطق والنواحي والبلديات لحصر السرافيس، بحيث يتم حجز احتياج هذه السرافيس في الكازيات الموطنة فيها بما يكفيها لكامل الشهر، حرصاً على عدم وقوع أي انقطاع بتزويدها بالمادة.

وأشار إلى وجود ٣٢٢ مركزاً ومحطة وخزاناً للتزود بالمحروقات، مؤكداً أن جميع وسائط النقل العامة تحصل على مخصصاتها اليومية من مادة المازوت لكامل أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة.

عضو المكتب التنفيذي كشف عن آلية جديدة يتم دراستها لضمان عمل السرافيس على خطوطها عبر استخدام أجهزة لواقط تتيح مراقبة الآليات بما يضمن التزامها بالعمل ووصولها إلى آخر الخط وعدم استخدام مخصصاتها من المحروقات لغير الغاية المخصصة لها.

وبالنسبة لتوزيع الغاز بين الشيخ أنه لم يتم أي تغير حتى الآن وأنه يتم تم خلال أسبوع توزيع أكثر من ٦٠ ألف أسطوانة غاز منزلي، وقرابة ٤ آلاف أسطوانة صناعية، وبين أن فترة انتظار المواطنين للحصول على دور الغاز تتراوح ما بين ٦٠-٩٠ يوماً وذلك حسب عدد البطاقات المرتبطة مع كل موزع.

طاقات متجددة وطلب متزايد على المقاسم في مدينة عدرا الصناعية

نصرة لـ«الوطن»: مشروع الطاقات المتجددة مفتوح للاستثمار والبداية بتوليد ١٠٠ ميغا واط وأكثر من ٨١٣ مليار ليرة حجم الاستثمارات

| هناء غانم

كشف معاون مدير عام عدرا الصناعية، المهندس مدين نصرة أن مشروع الطاقات المتجددة في مدينة عدرا الصناعية مفتوح للاستثمار لجميع الصناعيين، وقد تم البدء به بالتعاون مع إحدى شركات القطاع الخاص والبداية بتوليد ٢٠ ميغا واط وسوف يرتفع إلى ١٠٠ ميغا واط، مضيفاً إن هذا المشروع هو انطلاقة لمشروع الطاقة المتجددة في سورية بشكل عام ولن يتوقف عند ١٠٠ ميغا واط، الأمر الذي سوف يساهم في تحسين واقع الكهرباء بشكل عام.

وحول كيفية معالجة الصعوبات التي تواجه عدرا الصناعية لجهة الكهرباء والمحروقات، قال إنه تم الاتفاق مع وزارة الكهرباء على برنامج لتنظيم عملية تقنين الكهرباء بشكل ينسجم مع أيام وساعات العمل الفعلي للمنشآت الصناعية، بحيث يتم تزويد المنشآت بالطاقة الكهربائية طوال فترة أيام الأسبوع حتى مساء يوم الخميس، مبيناً أن تأمين الفيول والغاز والديزل الصناعي يتم عن طريق إحدى الشركات وذلك بعد تقييم وضع المنشآت بالتعاون مع لجنة محروقات مشكلة لهذا الغرض لتقدير الكميات والاحتياجات من المواد وتأمينها، مشيراً إلى أن تكاليف مساهمات الكهرباء أقل من تكاليفها خارج المدينة الصناعية ويتم تسديد ٣٠ بالمئة دفعة أولى والباقي يتم تقسيطه بأقساط متساوية من دون فائدة ولمدة سنتين.

وعن تبسيط الإجراءات العمل بالمدينة الصناعية وإعادة تأهيل وحماية المدن والمناطق الصناعية من بنى تحتية ومنشآت صناعية وحرفية ومرافق خدمية وإدارية وغيرها قال إن المدينة الصناعية بعدرا مدينة متكاملة تحتوي على كل أنواع الصناعات مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف سواء في الإشادة أم الإنتاج كما أنها مرتبطة بشبكة من الطرق الرئيسية والسكك الحديدية مع طريق بغداد الدولي وطريق دمشق حمص الأوتوستراد الدولي إضافة إلى المعامل المنتجة للمواد الأولية اللازمة للصناعة ومعامل التغليف وشركات النقل، مع إمكانية التقسيط على خمس أو عشر سنوات، والأهم – حسب نصرة – تبسيط إجراءات الحصول على تراخيص البناء وزيادة مدتها وزيادة نسبة البناء من ٥٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة شريطة تحقيق نظام الوجائب الخاص بالمدينة الصناعية بعدرا، إضافة إلى تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص الإدارية خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع مع توافر كل خدمات البنى التحتية.

إضافة لذلك تم اعتماد مبدأ النافذة الواحدة لتبسيط الإجراءات، ومن ثم إطلاق مشروع المدينة السكنية حيث تم تنفيذ ٥ كتل بواقع ٨٠ شقة سكنية وتخصيصها للمكتتبين وهي حالياً قيد الإكساء من أصحابها إضافة إلى تنفيذ مركز خدمي للمنطقة، وحالياً يجري العمل على تنفيذ كتلتين إضافيتين.

وبين نصرة أنه يتم العمل على إشادة محطة السكك الحديدية بالتنسيق مع وزارة النقل كما تم تخصيص عدد من المستثمرين ضمن برنامج إحلال مشاريع بدائل المستوردات تطبيقاً لتوصيات اللجنة الاقتصادية، ويتم العمل على تحسين الواقع المائي في المدينة عن طريق تأهيل الآبار وضخ المياه إلى خزان المدينة الرئيسي. كذلك هناك متابعة وتنسيق مع وزارتي المالية والنقل للبدء بإجراءات تنفيذ المرفأ الجاف مع ملاحظة الحاجة الملحة في هذا السياق لإعادة تأهيل السكك الحديدية وإشادة محطة نقل سككي للمدينة الصناعية بعدرا.

وعن الرؤية التطويرية قال: يتم العمل على تشجيع كل مشاريع التنمية المستدامة، وخصوصاً ما يتعلق بالطاقات المتجددة وذلك من خلال تهيئة كل البنى التحتية الخدمية والمؤسساتية القانونية وتقديم كل التسهيلات لإقامة تلك المشاريع، مع العمل على استكمال تنفيذ العقدة الطرقية من وزارة النقل على طريق بغداد الدولي. والأهم التركيز على توسيع المدينة ومشاريع المياه لسد الحاجة المتزايدة نتيجة ازدياد الطلب على المقاسم والإقبال الكبير للمستثمرين خصوصاً في مجال الصناعات الغذائية والكيميائية. كما تسعى المدينة بالعمل على تفعيل القطب التقاني في المدينة الصناعية بعدرا وتفعيل التعاون مع الجامعات والمعاهد لإجراء دورات عملية في المدينة لتأهيل الطلاب لدخول سوق العمل والاستفادة من طاقاتهم وإقامة مراكز تدريب للكوادر الموجودة لسد النقص الحاصل في العمالة الفنية، الأمر الذي يسد حاجة الصناعة من الأيدي العاملة المدربة ويطور الواقع الصناعي، إضافة إلى تهيئة كل البنى التحتية اللازمة للانخراط في الحكومة الإلكترونية حين جهوزيتها واعتماد التوقيع الإلكتروني أصولاً، وبناء مركز بيانات متكامل خاص بالمدينة كإدارة وبالمستثمرين، إضافة إلى البدء بتنفيذ مركز خدمة المواطن ودراسة تطويره ليشمل معظم الخدمات المدنية للمستثمرين، والتركيز على تعديل نظام الاستثمار بما يتوافق مع احتياجات الصناعيين والمدينة الصناعية على حد سواء بما يحقق الرؤية الواضحة في التعامل بين المستثمرين وإدارة المدينة، هذا وهناك أيضاً تواصل بشكل دائم مع السفارات وتطوير الحملة الإعلامية والمعارض الخارجية للترويج للمدينة كحقل خصب للاستثمار، إضافة إلى البدء بحملة ترويجية إلكترونية خاصة بالمدينة، حيث تم تركيب لوحة إلكترونية استثمارية على الواجهة الشرقية لمبنى إدارة المدينة بهدف نشر الإعلانات واستثمارها للأمور الدعائية الخاصة بالمدينة، كما تم تقديم وتركيب لوحات إعلانية طرقية في المدينة ونشر الإعلانات الترويجية ضمن مدينة دمشق وعلى طريق بيروت – دمشق وحمص – دمشق.

وأكد نصرة أن هناك دعماً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعاً على الاستثمار في مجال المياه، وهناك توجه لكل المصارف الخاصة لإعادة فتح فروعها في المدينة الصناعية حيث تم إعادة فتح البنك الإسلامي وبنك بيمو وبنك سورية والمهجر لفروعهما، كما تم إنشاء مركز بيانات متكامل قابل لاستضافة من يرغب من المستثمرين.

وعن الدعم المالي المقدم للمدن الصناعية والأسعار فيها، قال: تم رصد المبالغ اللازمة سنوياً في موازنة المدينة الصناعية لتنفيذ المشاريع ووضعها في الخدمة، كما أن الورشات المختصة تقوم بعمليات الصيانة المستمرة للحفاظ على الخدمات بالجاهزية المطلوبة من صيانة خطوط صرف صحي– شبكات مياه– شبكات هاتف– شبكات كهرباء وغيرها من الأعمال، أما في الحالات الاضطرارية فيتم دعم موازنة المدينة الصناعية بعدرا بمنح من إيرادات المرسوم التشريعي رقم/٣٧/ لعام ٢٠١٥.

ويبلغ سعر المتر حالياً ٤٦٥٠٠ ليرة سورية كما يبلغ عدد المقاسم ١٠٩٩ مقسماً منتجاً تؤمن ٧٠٥٧٠ فرصة عمل، وبلغ حجم الإنفاق على البنية التحتية في المدينة ٤٥,٩٣ مليار ليرة في الوقت الذي وصل فيه حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية إلى ٨١٣,١٨ مليار ليرة سورية.